نموذج تصوري لتوحيد المعايير المنهجية في تخطيط السياسات البحثية لتوجيه الوعي الاجتماعي نحو ثقافة التنمية المستمرة والتشاركية الشعبية

إعداد

أ د/ علي عمر فؤاد الكاشف

أستاذ الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية

قسم أصول التربية

مقال بعنوان:

نموذج تصوري لتوحيد المعايير المنهجية في تخطيط السياسات البحثية لتوجيه الوعي الاجتماعي نحو ثقافة التنمية المستمرة والتشاركية الشعبية

عناصر الموضوع (الملامح الرئيسة)

لأهمية الرؤية السوسيو منهجية

العنصر الأول: التوجيهات الأساسية لمعايير الكفاية الإمبريقية:

- **التوجيه الأول: نحو موقف التنمية من التحولات الاجتماعية:**
  - **التغيرات التي فرختها الثورات العربية.**
  - **انعكاسات الحراك السياسي العالمي على خطط التنمية المحلية.**
- **التوجيه الثاني:**
  - **حتمية بحوث التنمية في ضوء قضايا المجتمع.**
  - **أهمية قضايا الصراع الاجتماعي.**
- **التوجيه الثالث: الأسس الفلسفية لنظرية التخطيط للتنمية الشاملة.**
- **التوجيه الرابع: معادلة الفكر في المجتمعات الثرية.**

العنصر الثاني: معايير الكفاية الإمبريقية للأطر التصورية.

- **أهمية الاستخدام المنهجي للإطار التصوري.**
- **أهداف التحليل النسقي.**
- **استخدام الأنساق المنطقية في تحليل الواقع التربوي.**
- **كيف يقود النموذج التصوري البحث التربوي.**
- **مستويات تطبيق منهج التحليل النسقي.**

نركز في هذا الصدد على التصدي لمشكلات التنمية ومعوقاتها لتوجيه البحوث العلمية التي تعمل على إيجاد الحلول لها.

ويبنى هذا الفهم في رأينا على ضرورة وجود نموذج تصوري لتوحيد المعايير الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق سياسات تنموية تخطط لها الدولة لتقريب الفوارق بين الطبقات ونشر ثقافة التنمية المستمرة والتشاركية والارتقاء بالوعي الاجتماعي.

وكذلك توجيه البحوث الاجتماعية إلى محاولة إيجاد آليات التشاركية بين الدولة، ويمثلها الحكومة والأجهزة التنفيذية والمجتمع ويمثله الجمعيات الأهلية للتنمية والتعاونيات والنقابات العمالية.

ومن الملاحظ أن بحوث التنمية تنطوي على نظريات غامضة فيما يتعلق بتصوراتها عن تقدم الدول وتخلفها وخلط واضح فيما يتعلق بمعالجتها لمعوقات التنمية بوجه عام وبأن تحقيق تقدم الجماعات المتخلفة يتطلب مواجهات العناصر التقليدية التي تعوق التغير الجماعي الثقافي ومتجاهلة أهمية التنمية الاقتصادية والتي من شأنها مواجهة العناصر التقليدية للتخلف والمتمثل في الفقر والبطالة والفساد وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وهي معوقات رئيسية تحول دون التنمية المنشودة.

ولذلك فإن المحور المركزي لهذه الرؤية السوسيولوجية يتجه إلى توظيف البحوث الكيفية (النظرية) الإمبريقية التي أفرزها الفكر الاقتصادي والاجتماعي في تصميم استراتيجية تنموية مخططة ترتبط بمحورين ثانويين:

المحور الأول: تحديد متطلبات الحراك الشعبي وحاجات الجماهير ورغبات الشباب المتمثلة في الغالب الأعم في خلق فرص العمل والارتفاع بمستوى المعيشة وتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات.

المحور الثاني: تخطيط استراتيجية سياسية تحقق المتطلبات الشعبية وفق خطة زمنية شاملة الجوانب تحدد الإمكانات المادية والأولويات في عملية "انتقائية" في مداخل متعددة المجالات (التعليم – الصحة – الإسكان –فرص العمل – التنوع الإنتاجي الزراعي – الصناعي والحرف).

ويتطلب ذلك حصر البحوث والدراسات التنموية التي أجريت في خلال الخمس سنوات الأخيرة والتي قامت بها الجامعات ومراكز البحث العلمي، وكذلك ما يمكن الاستفادة منه من تقارير البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة (الفاو) و (اليونيسيف) و (اليونسكو) والصحة.

ويفيد ذلك في الحصول على بيانات وإحصاءات في كافة الاتجاهات كما يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الخصوص.

إن الفلسفة الحاكمة لهذا التصور المقترح يمكن أن تحقق التكافؤ والتكامل بين هذه الدراسات والبحوث ومتطلبات التنمية المنشودة، والتي تحقق الارتباط الوثيق بين المحورين المشار إليهما.

كما يبنى فهمنا السوسيولوجي لهذا التصور على تفعيل العلاقة بين الأداء الحكومي والأداء الشعبي المتمثل في جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والنقابات التي يمكن أن تقوم بدور فعال في تجميع الشباب والقوى العاملة العاطلة عن العمل، لتحقيق المشاركة المنشودة.

وانطلاقًا من التصور يمكن لنا أن نحدد أربعة توجيهات أساسية يمكن أن تبنى عليها المعايير المنهجية التي تحقق التكافؤ بين الأداء الحكومي وأداء الأنساق الاجتماعية.

أولًا: تحديد موقف التنمية الشاملة (الخطة الاستراتيجية) من التغيرات المترتبة على التحولات التي فرضتها الحركات الاجتماعية وانعكاساتها على الأداء الحكومي وخطط التنمية، مع النظر إلى السياق السياسي العالمي.

ثانيًا: حتمية التنمية الشاملة في ضوء قضية الصراع الاجتماعي.

ثالثًا: الأسس الفلسفية لنظرية تخطيط التنمية الشاملة في ظل التحولات الصراعية.

رابعًا: حل معادلة الفقر في مجتمعات ثرية وغنية بثروات طبيعية وقوى بشرية ولكنها ما زالت موسومة بالتخلف الاجتماعي ويعاني قطاع عريض من شعوبها الفقر والحرمان.

التوجيه الأول: تحديد موقف التنمية الشاملة من التغيرات المترتبة على التحولات التي فرضتها الثورات العربية والحراك السياسي العالمي وانعكاساته على خطط التنمية:

نتناول في هذا التوجه محورين هامين مترابطين ومتداخلين:

المحور الأول: يعالج التغيرات التي فرضتها الثورات العربية.

المحور الثاني: تحليل انعكاسات الحراك السياسي العالمي على خطط التنمية المحلية.

حيث أن هناك ارتباط وثيق بين المحورين بفرض أن الثورات العربية والحراك السياسي العالمي حقيقة ذات تأثير بالغ على النشاط التنموي، فإذا كانت الثورات العربية انطلقت من شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.... فإن الحراك السياسي

العالمي قام على ذات الأهداف .. ولكن هناك اختلاف في المعايير التي اتخذها كل منهما حيث اختلطت شعارات الثورات العربية بالدين (الإسلام) بينما الحراك السياسي العالمي اتخذ من المذهب البراجماتي والنظام القيمي العالمي الذي يختزل الثورات العربية من الغايات العظمى لمفهوم العولمة دونما التفات إلى حل الصراعات الإقليمية القيمية العقائدية والأخلاقية داخل النظام الإقليمي للمجتمع العربي .. وذلك للمحافظة على مصالحه والفوائد التي تعود على النظام العالمي الجديد.

ولذلك فإن الحاجة ملحة إلى توجيه البحوث لموضوع السياسة الاجتماعية المخططة والمنهج التكاملي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يتجه إلى خلق الوحدة العربية (السوق العربية المشتركة) وحل النزاعات والصراعات الداخلية والمتمثلة حاليًا في الإرهاب.

المحور الأول: تحديد موقف التنمية الشاملة من التغيرات التي فرضتها الثورات العربية:

إن النظرة التحليلية الناقدة لمجموعة القيم والمثل العليا التي تتضمنها الأهداف الثورية تقودنا إلى أهمية الارتباط بين فلسفة التنمية الشاملة وفلسفة الثورات العربية... وهذا أمر غير مشكوك فيه، ذلك أن قضايا الثوار في جملتها هي قضايا فلسفية، فنحن لا نستطيع أن نتناول التنمية الشاملة في ارتباطها بفلسفة الثورات حيث إنها تدخل مقصود لإحداث تعديل في البناءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، وما يترتب عليه من تغيير وظائف الإنسان التقليدية لتساير وتتطابق مع اتجاه الثورة وتحقق أهدافها.

إن تحليل فلسفة الثورة يأخذ في اعتباره المشكلات والمعايير الاجتماعية المترتبة على التخلف والفقر وعجز النظام السياسي عن تحقيق الحياة المرغوبة الصالحة للمجتمع والتي يطالب الثوار العمل على تحقيقها.

وإذا أردنا أن نكون رؤية أو نظرة طبيعية لكل من "فلسفة الثورة" و "فلسفة التنمية" نجد أن كليهما يتعلق بحقوق الإنسان وكلاهما اجتهاد فكري إبداعي ابتكاري لتأمل ذكي واعي إلى أفكار جديدة لبناء مجتمع أفضل وحياة أرقى للإنسان وهي التغيرات التي فرضتها الثورات العربية تحت شعارات (الحرية – الديمقراطية – العدالة الاجتماعية)[١]..ذلك أنها مفاهيم نوعية ذات معايير لها خصوصيتها فعلى سبيل المثال "الحرية" تعني أولًا "حرية الوطن" أي الاستقلال عن التبعية والتحرر من الامبريالية

[١] – لا أجد ضرورة هنا لتحليل هذه المفاهيم وهي المسلمات التي توضح معاني هذه المصطلحات (الأهداف الثورية).

العالمية، وثانيًا "حرية المواطن" وهي ترتبط بقانون العقد الاجتماعي (الدستور)، وتتلخص في حرية التعبير، وحرية التنقل، وحرية العمل، وما ينص عليه قانون الحريات المستمد من وثيقة حقوق الإنسان.

أما "الديمقراطية" فهي آلية العلاقات بين الحاكم والمحكوم وتشتمل على انتخاب "الحاكم" ، وتحدد له اختصاصاته في نصوص الدستور كما تشتمل على اختيار"البرلمان" وهم ممثلو الشعب ونوابه الذين يشرعون القوانين تطبيقًا لمباديء "الدستور" وكذلك يراقبون الحكومة "الوزراء" في أعمالهم ونشاطهم وخططهم لتقدم المجتمع.

و"العدالة الاجتماعية" تعني المساواة بين المواطنين في الحصول على الحقوق الإنسانية، والتشاركية في ثروات المجتمع، والتأكيد على المواطنة والانتماء لتحقيق المساواة أمام القانون في النزاعات والصراعات بين المواطنين على اختلاف ألوانهم وعقائدهم ودياناتهم وثقافاتهم وعناصرهم، وهو ما تحققه العدالة القانونية الناجزة في الفصل بين المتخاصمين ورفع الظلم عن المظلومين وتحقيق العدل بمعناه الشامل.

المحور الثاني: انعكاسات الحراك السياسي العالمي على خطط التنمية المحلية (وهو مجال لبحوث نوعية ضرورية).

إن التناول المنهجي في إطار المعالجة التكاملية لمنظمات التنمية المحلية لابد أن يأخذ في الاعتبار المشكلات السياسية الدولية والتي ترجع إلى (نظرية المؤامرة)، والتي تعترض سبيل المشروعات العربية التنموية الضرورية لتحقيق الانتماء والمواطنة والقضاء على الهامشية والاغتراب والانعزالية التي افتقدتها بحوث التنمية والإطار التصوري بهذا التناول واتسمت في معظمها بالتجريد المطلق لمفاهيم التنمية والعمومية في التناول دون الأخذ في الاعتبار أن هناك من يتربص لإفشال مشروعات التنمية ومحاربة البناءات الاقتصادية لنا وإفشال الخطط والأهداف لتكريس التبعية الاقتصادية للغرب، وهناك مما يمكن أن يقال في هذا الصدد.

ولكن من نافلة القول أن الحاجة أصبحت ملحة لبحوث تكشف عن قدرات الإنسان العربي ليتمكن من اكتساب القدرات العلمية والتنظيمية التي تمثل إمكانية السيطرة على البيئة الطبيعية والتحكم فيها واستغلالها، وقد أفاق الإنسان العربي من غفوته راغبًا في خلق نظم اجتماعية حديثة لتحقيق الرفاهية المادية وتخطي الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي حصرته في دائرة التخلف ردحًا من الزمان.

التوجيه الثاني: حتمية بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء قضايا المجتمع وإهمال قضية الصراع الاجتماعي:

لا شك أن التغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع العربي لها آثار سلبية على الأفراد والجماعات، وقد ترك النظام العالمي الجديد بصمات واضحة عليها فأصاب نسقه القيمي بالعديد من صور الضعف والوهن مما أدى إلى ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية الفتاكة منه التطرف والتعصب والعنف، والإرهاب، فكان التفكك الاجتماعي أحد النتائج المترتبة على هذه التغيرات وتلك التحولات، ومن هنا أصبح ضرورة ان توجه بحوث التنمية إلى البحث عن قوى الضغط الاجتماعي وربطه بالتنمية البشرية ليكون ذا فاعلية دينامية لإعادة النظام وربط العلاقات النظامية وأنماط السلوك الاجتماعي لعمليات التعاون والتكيف، وخلق أنماط جديدة تحقق الانتماء وتؤكد على الهوية والمواطنة.

إن البحوث والدراسات التي تهتم بالأخلاقيات والقيم الإيجابية والخلل الذي حدث في النسيج الاجتماعي وآثاره السلبية على مؤسسات المجتمع ومنظماته وأفراده يستوجب إعادة النظر في الدور الأخلاقي لمؤسساتنا التعليمية على ضوء ما يواجه مجتمعنا العربي من مخاطر وتحديات.

لقد عانى مجتمعنا المعاصر من تصاعد حدة الصراعات والنزاعات وسيادة ثقافة الإرهاب، ومن أشكالها التحيز والتعصب دون مبرر علمي أو منطقي واضح، وتكفير الآراء والأفكار والاتهام غير المصوغ للآخرين، وسرعة وصمهم بصفات تبرر مهاجمتهم وأحيانًا التخلص منهم، ولهذه الظاهرة أسباب كثيرة تصلح موضوعات لبحوث التنمية منها على سبيل المثال:-

- بحوث تتناول مفاهيم الاقتصاد الحر والرأسمالية المتوحشة التي تعتمد على التنافس الصراعي والفردية المطلقة.
- بحوث تتناول التربية التقليدية والتربية العصرية التي تنمي واجبات الإنسان قبل حقوق الإنسان وتنمي مفاهيم التشاركية والتعاونية والتنافسية والاستعداد النفسي لقبول الآخر والحوار معه.
- بحوث تتناول تقنيات الاتصال والتنقل والتوسع الحضري ومشكلات الإسكان والمواصلات والطرق والمرافق والمياه والتخلص من النفايات ونظافة البيئة وتجميل المدن.
- بحوث العولمة وما يصاحبها من شر محقق لثقافات الشعوب العربية والحتمية التكنولوجية التي تقوم على مبدأ "اللحاق أو الانسحاق"، ومحاولات سيادة ثقافة واحدة مهيمنة تستهدف تهميش غيرها والانتقاص منها.

التوجيه الثالث: الأسس الفلسفية لنظرية التخطيط للتنمية الشاملة في ظل التحولات الثورية وما يفرضه المشهد الصراعي من معوقات التنمية:

وينهض هذا التوجه للبحوث الاجتماعية على فكرة أساسية تقوم على تجريد الأسس الفلسفية للتنمية الشاملة من خلال تحديد أكثر دقة لمعوقات التنمية وموضع تخطيط شامل لأنساق الفعل الاجتماعي للتنمية الشاملة (النسق القيمي – النسق الاجتماعي العام – نسق الشخصية).

وتوجه هذه الدراسات والبحوث السوسيولوجية نحو دراسة السياق الفكري الثقافي الاجتماعي ومعوقات العناصر البنائية للتنمية، ومشكلات العلاقات الواقعية بين الأنساق الاجتماعية والمشكلات التنظيمية والمعوقات البنائية والمعوقات الوظيفية.

لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى دراسات تخطيط التنمية كطريقة وسياسة ومنهج لحل مشكلات المقولات المشتركة للنشاطات الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية وبرامج الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة العامة.

لقد أصبح التخطيط وسيلة مرجوة لتحقيق التقدم والتطور لمواجهة معوقات التنمية القائمة على فلسفة اجتماعية تكاملية تستغرق كافة الجوانب المادية والمعنوية للحياة الاجتماعية، فالتوازن الاجتماعي والتطور السوي لا يأتيان إلا عن طريق تحقيق التوافق والتنسيق بين فعاليات الأنساق الاجتماعية البنائية والوظيفية وتضافر الجهود بين الأفراد والجماعات في مختلف النشاطات بقيادة الأجهزة التنفيذية في الدولة وتوجيه إنجازاتهم وفق خطط مرسومة وسياسات مدروسة دراسة علمية على مدى الإمكانيات المعنوية والروحية والحاجات المادية، وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة والتطلعات المرتقبة ومواجهة المشكلات المتجددة.

لذلك فإن معايير التخطيط لا ينبغي أن تفرق بين التخطيط الاقتصادي للتنمية والتخطيط الاجتماعي للتنمية، فكلاهما جهد علمي لتطوير الشخصية الإنسانية محور التنمية الأساسي، والذي تقوم هذه الخطط فيه على أساس ارتفاعها بالمستويات الثقافية لتطوير القيم الإنسانية، وبحيث يهدف هذا التخطيط إلى تحقيق التقدم الذي يجعل الحياة الاجتماعية متوازنة.

التوجية الرابع: حل معادلة الفقر في مجتمعات ثرية غنية بثروات طبيعية وقوى بشرية ولكنها ما زالت توصف بالتخلف الاجتماعي:

إن حل هذه المعادلة بين الفقر والثراء لن يكون إلا بالتكامل والتضامن بين المجتمعات العربية، فكما حققت المجتمعات الأوروبية التكامل فيما بينها من خلال سوق أوروبية مشتركة وبرلمان أوروبي مشترك، تحقق التوازن الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، كذلك فإن الدول العربية إذا ما أرادت أن تقضي على الفقر لشعوبها فلابد من التكامل الاقتصادي من خلال سوق عربية مشتركة.

فنجد دولًا عربية لديها ثروات طبيعية ولديها فوائض نقدية من إنتاجها، ونجد دولًا أخرى لديها أيدي عاملة وقوى بشرية عاملة مدربة، ونجد دولًا عربية لديها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وبها مياه وأنهار، لذا ينبغي توجيه البحوث العلمية والسوسيولوجية إلى حل هذه المعادلة الصعبة من خلال إيجاد حلول يخطط لها للتكامل فيما بينها، ومن خلال برامج تأهيلية وتدريبية للقوى العاملة لإقامة مشروعات زراعية وصناعية للخروج من الوضعية الصعبة المتدهورة التي خلفتها الحروب والصراعات والتناقضات بين بناءاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمذهبية القائمة المنهارة والبناءات الصاعدة نتيجة التحولات المتسمة بها الثورات العربية.

إننا في حاجة إلى بحوث ودراسات للتوسع في مفهوم الوحدة العربية الشاملة التي تحقق الاستقلال السياسيي والتحرر الكامل من علاقات السيطرة والتبعية للدول الكبرى في ظل ظروف تاريخية جديدة، وبحاجة أيضًا إلى بحوث ودراسات تحقق تقوية وتوسيع قواعدها الاقتصادية القائمة على التكامل والتضامن العضوي بين شعوبها لمواجهة الممارسات المختلفة للصراعات التي تخلق المشكلات الاجتماعية والتي تؤدي إلى اتساع دائرة الفقر وتصاعد آثاره في ظواهر الانحراف والجريمة وضياع الهوية.

معايير الكتابة الإمبريقية للأطر التصورية

إذا كانت العلوم الاجتماعية ما زالت تفتقد وجود النظرية العامة المفسرة للوجود الاجتماعي، فإن علماء المنهج يعتبرون أن مشروعات الأطر التصورية تعدّ في مرتبة معادلة للنظرية، وإن كان يعتقد البعض أننا إذا كنا قد اعتبرنا المفاهيم وتعريفاتها جزءًا ضروريًا من النظرية فإن هذا لا يعني أنها كافية في ذاتها لتشييد نظرية مكتملة.. ذلك أن المفاهيم هي مسميات تطلق على وقائع في العالم الخارجي، بينما اكتمال النظرية مشروط بوجود القضايا التي تقرر العلاقات الاجتماعية العامة . فالنظرية نسق استنباطي بمعنى أن القضية هي الوحدة الأساسية في هذا النسق، ولا يكفي أن تتم الاستنباطات من المفاهيم وحدها[٢].

ولما كانت النظرية تخدم عددًا من الوظائف لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأي علم، فهي تفسر تحت الملاحظة، وتوجه الاهتمام إلى ما يجب ملاحظته وتسمح بالتنبؤ فيما يتعلق بما سوف يلاحظ، لذلك يمكن القول أن هناك ثلاثة محددات أساسية تعتبر معايير للكفاية الإمبريقية للأطر التصورية[٣].

---

(2) Parsons, Essays in Sociological Theory , Revised Ed . , The Free Press N .Y. 1966 PP.212 , 213.

(3) Loomes , C. P. Modern Social Theories , Princeton, N. J. 1961 PP 341-345 .

ولعل أكثر ما يدخل في موضع اهتمامنا في هذا المجال أن نهتم في هذا المقام بتحليل الحقائق التالية:-

أولًا: أهمية الاستخدام المنهجي للإطار التصوري.

ثانيًا: أهداف التحليل النسقي.

ثالثًا: استخدام الأنساق المنطقية في تحليل الواقع التربوي.

رابعًا: كيف يقود النموذج التصوري البحث التربوي.

خامسًا: مستويات تطبيق منهج التحليل النسقي.

وعلى هذا الأساس نحاول تحقيق الرابطة المنهجية بين نظرية التحليلات النسقية وبين المستلزمات الضرورية للبحث التربوي.

وإننا نقرر باديء ذي بدء قبل أن نعرض لهذه الأبعاد المشار إليها أنها خطوط للتفكير وليست التزامًا فكريًا أو منطوقًا نظريًا جامدًا وإنما نستطيع من خلالها أن نتصدى لمعوقات ومشكلات البحث التربوي لأنها تؤلف المحددات والمتضمنات المنهجية لأدوات تساعد على تحليل الواقع التربوي بمفهومه الواسع.

أولًا: أهمية الاستخدام المنهجي للإطار التصوري.

يعتبر الإطار التصوري بإجماع علماء المنهج ذو فائدة، فالإطار الذي ينبني على معايير واضحة يمكن الباحث من تحديد الخصائص الجوهرية للظواهر ، فضلًا عن أنه يمثل عملًا جوهريًا وضروريًا لصياغة النظرية.

وتستخدم المناهج التصورية كأسلوب منهجي لإيضاح تصورنا للنسق الاجتماعي ومجموعة المتغيرات المتساندة التي يحتويها، حيث يوضح نظام العلاقات القائمة بين الأجزاء المكونة للنسق، باعتباره نقطة مرجعية حددها، ليقيم على أساسها الأنساق الفرعية والميكانيزمات الضابطة والانحراف والضغوط الخارجية والتوازن والعناصر المعوقة وظيفيًا، وكلها أشكال من التنظيم التصوري للواقع الاجتماعي، انتهى العلماء إلى إقامتها في صورة عقلية شمولية متناسقة، تحتوي على وحدات للدراسة والتحليل.

ويكشف الاستخدام المنهجي للإطار التصوري عن مجموعة من الوظائف، حيث يعمل على:

- تحديد الأبعاد الأساسية للنماذج المختلفة "للنسق" وذلك كوظيفة تنظيمية تكون مجموعة من الأبعاد في وحدة تصورية، وهذا يعني تبسيطًا للواقع الاجتماعي وتجريدًا لبعض العناصر الجوهرية فيه.

- وضع نماذج تصورية يتم على أساسها صوغ الأنماط التصورية باعتبارها مفهومات النموذج، بحيث يمكن أن تكون معيارًا تستند إليه المقارنة والتصنيف.
- يحقق الإطار التصوري التعميم والتجريد وهو الهدف النهائي من أهداف البحوث الاجتماعية، ويعمل على إيجاد نظرية عامة شاملة تفسر الوجود الاجتماعي من خلال النسق النظري([٤]).

وقد جاهد "بارسونز" بالنسبة لصوغ النظرية المنهجية التي يحدد فيها الصور المنطقية بين العوامل المحددة، والنتائج المترتبة على هذه العوامل تحديدًا دقيقًا، وهي صور العلاقات التبادلية، والعلاقات المتساندة، وعلاقات التوافق وعلاقات التكيف، والعلاقات الاحتمالية.

والواقع أن التفرقة بين صور العلاقات هذه ذات دلالة منهجية في استخدام النظرية في عملية البحث التجريبي، وكذلك في عملية التفسير للمفهومات([٥]).

ذلك أن بناء "المفهومات" حدود تشتمل على المقولات والنماذج التصورية وغير ذلك من البناءات التصورية التي تحدد موضوع النظرية، أي أنها تحدد الظواهر التي تتناولها النظرية، ويسير هذا التحديد الذي تقوم به المفهومات في اتجاهين:

- اتجاه تقوم فيه المفهومات بتحديد وحدات الملاحظة بالنسبة للظواهر التي تتناولها النظرية.
- اتجاه تقوم فيه المفهومات بتحديد نظام تصنيفي يصور الخصائص الرئيسية لوحدة الملاحظة.

وهنا نجد أن المفهومات البارسونزية تتفق منطقيًا مع تصنيفاته، وتحتوي في ذات الوقت على مضمون قضاياه المنطقية، فنجده في نظرية النسق الاجتماعي يشير إلى وحدات تنظيمية مصنفة طبقًا لنموذجه التصوري، مثل النسق العام، والأنساق الفرعية، فالنسق متغير يقوم بتصنيع الخصائص طبقًا لمجموعة من الفئات الكيفية، فيمكن تصنيفه

([٤]) يعتبر تلكوث بارسونز .Parsons T مؤسس هذا الاتجاه ويبدو ذلك في أول مؤلفاته الهامة بناء الفعل الاجتماعي ١٩٣٧م.

حيث قد بدأ "بارسونز" يهتم اهتمامًا متزايدًا بنظرية التحليل النفسي ، وظل لسنوات طويلة وباستمرار ضرورة وضع نظرية منهجية عامة للسلوك البشري وهو يعتبر وضع نظرية مجردة دليلًا أساسيًا على نضوج علم من العلوم ذلك أن مثل هذه النظرية تيسر الوصف، والتحليل، والبحث الإمبريقي ويؤكد "بارسونز" أن هذه الاهداف تتطلب إطارًا مرجعيًا عامًا (مثل المكان الثلاثي الأبعاد، والقوة في الميكانيكا) وتستدعي منافهم بناء النسق النظري في حد ذاته ، وهو يرى أن هذه النظرية يجب أن يكون بنائية وظيفية.

Parsons , T . The Social System , N . Y . 1951 PP. 537-38.

([5]) Parsons T . , Essays in sociological Theory PP 18-19 .

في صور عديدة ويحتوي على مجموعة متسلسلة من فئات الأنساق، مرتبة بنسبة ما تحمله كل فئة من مقدار هذه الخصائص والعلاقات القائمة بينها.

ذلك القدر من الفهم يوضح لنا القواعد المنهجية لصوغ النظرية النسقية ويصور الإجراءات المنهجية التي حصرها "بارسونز" نفسه من أن نظريته نسقيه Systematic([٦]).

وهنا نستوضح نقطة منهجية هامة من أبرز النقاط في هذا العرض، ذلك أن المفهومات وتعريفاتها جزء ضروري من النظرية، ولكن هذا لايعني أنها كافية في ذاتها لتشييد نظرية مكتملة، ذلك أن المفهومات هي مسميات تطلق على وقائع في العالم الخارجي بينما اكتمال النظرية مشروط بوجود القضايا التي تقرر العلاقات الاجتماعية العامة، فالنظرية هي نسق استنباطي، بمعنى أن القضية هي الوحدة الأساسية في هذا النسق، ولا يكفي أن تتم الاستنباطات من المفهومات وحدها.

أما فيما يتعلق بالتساند المنطقي بين مفهومات النظرية، فالمقصود منها أن القضايا الدنيا في النظرية يمكن أن تستنبط بقوة قواعد المنطق وحده من القضايا العليا، وهذا هو المعنى الدقيق للتساند المنطقي للمفهومات، وأنها مسميات تشمل فئات كثيرة من الملاحظات([٧]).

ثانيًا: أهداف التحليل النسقي

يهدف اتجاه التحليل النسقي في البحث التربوي إلى تحقيق هدفين مترابطين:-

-التنظيم المنطقي للواقع التربوي موضوع التحليل.
-التفسير المنطقي لعناصر موضوع الدراسة.

ولقد تحدد مسلك التحليل النسقي في ضوء هذا الاتجاه على هدي هذين الهدفين وتحقيقًا لهما، فاستخدم الباحثون ([٨]) من أنصار هذا الاتجاه مجموعة من الأدوات التصورية والمعالجات المنطقية التي تستهدف كلها تنظيم الواقع التربوي وتفسير ظواهره، ذلك أن الهدف المثالي للعلم ليس مجرد تجميع الحقائق أو الوصول إلى القضايا المنعزلة عن بعضها، بل هدف العلم أن يصل إلى تنظيم مجال التحليل الذي يتناوله العلم بالدراسة

([6]) Gelimer E. Concepts and Soceity , The fifth World Congress of Sociology 1962 , pp 123- 187.

([7]) Parsons , The Social System . P . 66 .

([٨]) أورد "كارل بوبر" و"إيرفست تيجل" شرحًا مطولًا لهذه النقطة المرجعية من مؤلفاتهما:

- Paper Karl , The Logic of Scientific discovery . Science edition N . Y . 1961 .
- Nagel E. The Structure of Science Rontledge London 1961.

وأن يصل إلى مجموعة منظمة –مترابطة متشابكة– بين الأحكام تفسر الظواهر التي يتخذها العلم موضوعًا لدراسته، فالعلم ليس معرفة مجزأة متفرقة، بل هو معرفة منظمة متكاملة، والحقائق الجزئية – التي يصل إليها الباحثون في حاجة إلى أن تندرج تحت مقولات عامة تدخل بدورها في إطار تصوري أكثر شمولًا بحيث يمكن أن يكون للمشاهدات التجريبية معنى يمكن إدراكه وتحديده وتقدير أهميته في ضوء نظرية عامة([٩]).

ولقد أحس الباحثون في مجال التربية بالحاجة لأهمية تبني هذا المدخل "التحليل النسقي" **Systems analysis** أو "تحليل النظم" وقد يرجع بصورة أساسية إلى الطبيعة المعقدة للمشكلات التربوية التي تتأثر بمجموعات متفاعلة من المتغيرات المختلفة ([١٠]) . ذلك أن البحوث الذرية أو تلك التي تبنى على الفلسفة الآلية، لا تكون في الغالب كافية سواء لفهم المشكلات التربوية أو لتقديم حلول لها. وعلى النقيض من ذلك فإن مدخل تحليل النظم يقدم نظرة شاملة لمثل هذه المشكلات، مما يسمح بصورة كبيرة بالتوصل إلى الحلول المثلى، الأكثر من ذلك أن هذا المدخل يجعل من الممكن الإفادة من إنجازات العلوم الأخرى والتكنولوجيا في البحث التربوي وذلك في إطار وحدة المعرفة الإنسانية.

وغني عن البيان أن وحدة المعرفة العلمية كهيكل متماسك لا يمكن أن تقوم دون وجود التنظيم المنطقي والتصوري ودون قيام التفسير العقلي لما لهما من أهمية قصوى في خلق نسق للعلم، ولقد اهتم هؤلاء الباحثين تحت تأثير المعايير المعرفية التي يمليها عليهم اتجاههم اهتمامًا بالغًا بالعنصر الرمزي في كل حقيقة وبالعنصر التصوري في كل مدرك حسي وبالدور التنظيمي والتفسيري الذي تقوم به المعالجات المنطقية، والأدوات التصورية في مجال التربية.

ويطبق مدخل تحليل النظم بطرق مختلفة، وعلى مستويات مختلفة من التعقيد وذلك بالرغم من أن تطبيقاته تعدّ مشتركة مع كثير من العلوم الحديثة من حيث التفكير المنظومي، بالرغم من أنه توجد بعض المشكلات النظرية والتطبيقية في الأخذ بتحليل النظم، ولكن يبدو أن النظرية العامة للنظم تتطور بصورة سريعة للغاية وتتخذ طريقها للتغلب على كثير من تلك المشكلات([١١]).

ثالثًا: استخدام الأنساق المنطقية في تحليل الواقع التربوي

([٩]) Parsons , T . & E . Shils , Toward a general theory of action , p. 8 . Combridge mass , Harvard Univ . 1951.

([١٠]) فايز مراد مينا، مجموعة بحوث ومقالات في التربية – دار الثقافة للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٩.

([١١]) فايز مراد مينا . مرجع سابق، ص١٩ .

يتخذ الواقع التربوي في صورته الكلية وبكل ما يحويه من أعداد هائلة لا حصر لها من الأشياء والوقائع والعمليات والجزئيات، عددًا لا ينحصر من الصور، والخواص والعلاقات، حتى يمكننا أن نقول عن الواقع التربوي ما يقال عن العالم كله، أنه غير محدود، بالغ التعقيد، بحيث لا يمكن أن يعرف أو يفهم بكل تعقيداته التي لا حدود لها عن طريق الإدراك الحسي المباشر، إذ يبدو الواقع التربوي للإدراك الحسي مؤلفًا من أجزاء متفرقة منوعة لا رابطة بينها.

ولهذا يتطلب دراسة هذا الواقع نوعًا من التنظيم العقلي المنطقي حتى نستطيع الباحث في مجال التربية أن ينظم بواسطته هذا الواقع ويقلل ما فيه من انعدام النظام (سوء التنظيم).

ليبدو له من الناحية النظرية، مؤلفًا من أنساق تتألف من أجزاء يرتبط بعضها بالبعض الآخر ارتباطًا منطقيًا([١٢]).

المجال التربوي إذن – متعدد الأبعاد والعناصر والعلاقات بصورة تدعو إلى أن تكون علوم التربية في حاجة ماسة إلى وضع إطار منطقي ييسر تنظيم هذا المجال.

ولقد وجد الباحثون ضالتهم في مفهوم النسق System إذ تضمن هذا المفهوم إيجاد النظام والوحدة بين مجموعة منوعة من الأجزاء – ولكنها رغم اختلافها وتنوعها – مترابطة فيما بينها، وتتحرك هذه الأجزاء وفق شكل أو آخر من المباديء الموجهة، ويتم صوغ هذه المباديء في لغة تصورية، وفق منطق القوانين الكلية والتعميمات([١٣]).

ويمثل هذا المخطط خلفية تشيد ثلاثة أنساق تخطيطية هي: النسق الاجتماعي Social System ، نسق الشخصية Personality System، والنسق الثقافي([١٤]).

وهذه الأنساق الثلاثة تمثل تجريدًا للسلوك الاجتماعي الملموس، وهي الأنساق الثلاثة الرئيسية "للفعل الاجتماعي" Social action.

وينطوي الإطار المرجعي "للفعل" على: فاعل، وموقف، وتوجيه للفاعل actor's orientations إزاء الموقف، وينقسم التوجيه إلى نوعين:-

١- توجيهات الدافعية (Motivational orientations):

(12) Parsons , The structure of Social action Opt . , PP . 729- 731.,

(13) Gross , L . System con struction in Sociology , Behavioral Sciences (Oct . 1960, P,28).

(14) Parsons , T . some comments on the state of the general theory of action , (American Sociological Review- vol.18 (1953).

وتتصف بأنها تمدنا بالطاقة التي ستبذل في الفعل ولها ثلاثة جوانب:

أ. إدراكيه: تقابل ما يدركه الفاعل في موقف معين، بالنظر إلى نسق استعداد الحاجات need dispositions- ويتداخل مع الاتجاهات.

ب. انفعالية(Cathetic): وتتضمن العملية التي عن طريقها يخلط الفاعل أهمية عاطفية أو انفعالية على شيء معين.

ج. تقويمية وعن طريقها يوزع الفاعل طاقته على الاهتمامات المختلفة التي يجب عليه أن يختار بينها.

٢- توجيهات قيمة(Value orientations) : وتشير إلى مراعاة بعض المعايير والمستويات الاجتماعية ولها ثلاثة جوانب (إدراكية – تقديرية- أخلاقية).

ويحتوي النسق الاجتماعي على شبكة من العلاقات القائمة بين الفاعلين(شبكة من العلاقات التفاعلية)، وتحدد هذه العلاقات طبقًا لنسق الثقافة (الأنماط المركبة والمشتركة ثقافيًا)، ويظهر مفهوم القيمة في أثناء التحليل بافتراض أن الأنماط تحتوي على قيم.

ويمكننا النظر إلى النسق الثقافي" كنتاج من ناحية، وكعامل من ناحية أخرى" لأنساق التفاعل الاجتماعي الإنساني، فالثقافة تتفاعل وتتعلم وتصبح مشتركة بين الناس طبقًا لأساليب التوجيه الدافعي الثلاثة المعروفة من قبل، ويمكن أن نميز ثلاثة أنواع رئيسية من الأنماط الحضارية:

١- أنساق الفكر والمعتقدات، وتتميز بأفضلية الميول الإدراكية.
٢- أنساق الأفكار والرموز التعبيرية كالأشكال الفنية، وتتميز بأفضلية الميول العاطفية (الميل للأشياء أو بعضها).
٣- أنساق التوجيهات القيمية أو الأنماط التكاملية.

وتتجه الأنماط الثقافية إلى الانتظام في أنساق على أساس الاتساق المنطقي لأنساق المعتقدات أو الانسجام الأسلوبي للأشكال الفنية، والملاءمة العقلية لكيان القواعد الأخلاقية([١٥]).

والموضوع الأساسي الذي تدور حوله نظرية التحليل النفسي هنا كما تبدو لنا هو أداء البنية لوظيفتها، ويتطلب التحليل الوظيفي معالجة منهجية لمكانات وأدوار كل نسق

([15]) Parsons T . The Social System P . 15.

من هذه الأنساق أو كل بناء من هذه الأبنية([١٦])، وكذلك للأنماط التنظيمية Institutional Patterns

وفي سياق التحليل السوسيولوجي تعرف النظم بأنها مجموعة مركبة من الأنماط التنظيمية "الملائمة" للتحليل كوحدة بنائية في النسق الاجتماعي، ومن شأن هذه الصياغة أن تنقل مفهوم النظام من مستوى الرمز الذي يمثل الواقع الاجتماعي إلى مستوى دراسة الواقع الاجتماعي([١٧]).

ويوصف النظام بأنه ذا أهمية استراتيجية في أي نسق اجتماعي موضوع للدراسة، وتعني هذه العبارة أن أداء النظم لوظيفتها بقدر من الكفاءة يمثل شرطًا أوليًا لهذا الاستقرار الذي يميز البناء أو النسق الاجتماعي المستقر عن النسق الاجتماعي بصفة عامة([١٨]).

وإذا كانت "النظم" هي النقطة البؤرية في مجال التربية فتعرف نظرية التحليل النسقي للنظم التربوية (تميزًا لها عن تحليل النظم الاقتصادية أو الثقافية.... الخ) بأنها ذلك الجانب من نظرية الأنساق الاجتماعية الذي يختص بتكون النظام التربوي Educational Institutionalization ، ونؤكد هنا أن تكون النظام التربوي يعتبر الميكانيزم الأساسي في خلق التكامل في الأنساق الاجتماعية، ذلك أن تكون النظام التربوي ينطوي على كل بناء أو نمط لتوجيهات القيم في النسق الاجتماعي ويعمل على "استدماج" الأنساق القيمية في الشخصية الإنسانية ، فتكون النظام التربوي إذن هو العملية التي تخلق التكامل والاستقرار فهو همزة وصل وطيدة بين المجتمع والثقافة من ناحية وبين الشخصية من ناحية أخرى.

رابعًا: كيف يقود النموذج التصوري البحث التربوي

ومن هنا نشأت الحاجة إلى وجود النموذج التربوي المناسب الذي يستطيع قيادة عمليات البحث بأبعادها المختلفة.

وإذا ما نظرنا إلى هذا الأمر نظرة منهجية يبدو لنا مجموعة من النقاط المرجعية التي يمكن أن نقيم عليها مسلكًا بنائيًا وظيفيًا، ونصوغ أفكارنا ورؤيتنا العلمية المستمدة

([١٦]) يطلق بعض الكتاب اسم أبنية على الأنساق المستقرة، وهو المصطلح الذي استخدمه"بارسونز" للدلالة على مجموعات الأدوار المستقرة إلى حد ما.

([١٧]) ذلك أن الملاءمة ذات طبيعة علميو، وليست اجتماعية.

([18]) Nicholas, S. Timasheff . Sociological Theory its nature and growth, second printing . third Edition, Randson, House, New York 1967 (Systematic Sociology).

من الواقع الاجتماعي على أساس النموذج التصوري في البحث التربوي وهي تشكل تفهم افتراضات البنائية الوظيفية التي استند إليها كثير من الباحثين في إقامة نموذج تصوري للمجتمع، وذلك على النحو التالي:

الافتراضات البنائية الوظيفية للتحليل النسقي:

واستنادًا إلى كل ما سبق نستخلص افتراضات ومقولات النظرية العامة للتحليل النسقي التي يمكن أن تكون منهجًا يقود النموذج السوسيولوجي المناسب للبحث التربوي على النحو التالي:-

١- النظر إلى المجتمع نظرة كلية باعتباره نسقًا يحتوي على مجموعة من الأنساق النوعية المترابطة، ويترتب على ذلك أن تستند عملية التربية إلى تبادل تأثير الأنساق النوعية بعضها على البعض الآخر.
٢- أن الأنساق النوعية تخضع دائمًا لحالة من التوازن الدينامي، وهو قيام الاستجابة التلاؤمية بينها.
٣- نسق التربية يتلازم مع نسق القيم المحوري في مجموعة التوجيهات القيمة والتوجيهات الدافعية يعززهم آليات التلاؤم والضبط الاجتماعي والأنماط التنظيمية..) في قيادة عمليات النسق الاجتماعي والبناءات الاجتماعية على كافة المستويات.
٤- أن التربية كنسق اجتماعي لها مستلزمات ووسائل وعمليات ذات دلالات نظرية وإمبريقية ترجع إلى وجوده وتمتد وتصبح محافظة على المدى البعيد لتندمج مع أنساق أكثر اتساعًا وتشمل في النهاية التغير في بنائها العام.
٥- نسق التربية ينبغي أن يحلل من ثلاثة حدود منطقية تعتمد بعضها على بعض متقاطعة ومتعامدة داخليًا وتكون أسسًا ومحاور من المتغيرات.
   -نسق الشخصية.
   -نسق الثقافة.
   -نسق اجتماعي.

وهذه المرتكزات الخمسة التي تنطوي على فهمنا للنموذج التصوري للتحليل النسقي البنائي الوظيفي يمكننا أن نردها في مقولات رئيسية ذات دلالة ومعنى:

١- أن فهمنا للتحليل النسقي للتربية يتضمن إشارات واضحة للمتغيرات السوسيولوجية الهامة (الفعل- النسق- الأنساق- الثقافة)، ووضع هذه المتغيرات في السياق العام للمفهوم النسقي للتربية يمثل (مدخلات Input، ومخرجات Output كل منها). أي الأسباب والنتائج المترتبة على علاقة كل منهما بعضها بالبعض.

٢- يؤدي التركيز في النقاط الخمس إلى التأكيد على مركزية نسق التربية ليكون محورًا للتحليل للمناقشة.
٣- التربية كعملية للتغير والتنمية ترتكز على المقومات البنائية والوظيفية داخل النسق الاجتماعي العام- وترد من ميكانيزماتها إلى الإنجاز والإمكانيات الكامنة.

خامسًا: مستويات تطبيق منهج التحليل النسقي

يمكن لنا أن نصوغ تصورًا للنموذج التحليلي لنسق التربية على النحو التالي:-

١- نسق التربية وهو نسق محوري يحتوي على عدة أنساق فرعية Microsystem متبادلة ومتداخلة تتبادل معطياتها مع الأنساق الأخرى (نسق الضبط – نسق الثقافة- نسق السياسة- نسق الاقتصاد... الخ)
٢- نسق التربية باعتباره نسقًا محوريًا له مدخلات ومخرجات تصنف إلى مجموعتين (الأولى عمومية وتشترك مع الأنساق الاجتماعية العالمية والثانية ذات خصوصية وتتبادل مدخلاتها ومخرجاتها مع الأنساق المحلية الداخلية فقط).
٣- نسق التربية نسق محوري يحتوي على أنساق داخلية Microsystem (نسق التعليم ويحتوي على أنساق فرعية"نسق التعليم الأساسي ونسق التعليم المهني ونسق التعليم الفني"....الخ).

وتوصف بأن:

أ.كل نسق من هذه الأنساق الفرعية له إطاره المرجعي الذي يحتوي أهدافه واستراتيجيته وإمكاناته الذاتية ومستلزماته البنائية والوظيفية ومتطلبات متكاملة مع الأنساق الأعلى منه والأنساق الأدنى منه وكافة قوى الإنجاز.

ب. كل نسق من هذه الأنساق النوعية يتوازن ويتكامل مع النسق العام للتربية عن طريق مدخلاته ومخرجاته النوعية الداخلية بحيث يتواءم ويتلاءم مع النسق الاجتماعي من خلال عمليات التقويم المستمرة وتخطط للاهداف والغايات والوسائل التي تحقق التوازن والتكامل بين منهج كل نسق فرعي ومناهج الأنساق الأخرى.

<u>وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول أن منهج التحليل النسقي يفيد في تحديد المشكلات الأساسية في النسق التربوي على النحو التالي:</u>

١- حل المشكلات البنائية الوظيفية:

ويمكن الوقوف على أبعادها وأسبابها وامتدادها وآثارها من خلال تحليل العلاقات الداخلية من أصغر نسق إلى أكبر نسق بطريقة تدريجية.

"فإذا أردنا الوقوف على أسباب انخفاض المستوى التعليمي وارتباطه بقضية مجانية التعليم ومسألة انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمعلم وارتباط ذلك أيضًا بتخلف مفاهيم التعليم عن مواكبة التقدم العالمي والتطور العلمي..الخ . نجد أن هناك نوع من التداخل والترابط والتساند بين هذه القضايا والمشكلات والمعوقات...الخ، ويتحدد مسلك البحث فيها على هدي الأدوات التصورية والمعالجات المنطقية التي تستهدف تحليل الواقع الاجتماعي وتفسير ظواهره."

٢- حل المشكلات الإمبريقية:

مما لا شك فيه أن منهج التحليل النسقي يعطي للباحث مجالًا أكبر وأشمل من تكتيكات البحوث التقليدية فمن خلال عمليات التحليل والربط للعلاقات المشار إليها تتضح "الحقيقة" فلا يرتكن الباحث إلى قضايا أو مسلمات قبلية قد تستغرقه أحكامها المسبقة وتبعده عن الحقيقة الواقعة.

٣- **يحتوي منهج التحليل النسقي على إمكانات هائلة في الوقوف على المشكلات:** وذلك استنادًا إلى أطر مرجعية نابعة من نظرية منهجية للنسق والفعل الاجتماعي يمكنه من صوغ العلاقات ومحتوى المشكلة المدروسة بصورة متسقة Systematic تخلو من عنصر التحيز أو التعسف في معالجة مشكلة ما.

٤- **يسير منهج التحليل النسقي في البحث التجريبي سيرًا متصلًا من العنصر التصوري إلى العنصر التجريبي:** فإذا كان الإطار التصوري يصور وحدة الدراسة من جماعة أو بناء اجتماعي أو نظام أو غير ذلك من الأنماط التصورية، فإن مسلك البحث التربوي التجريبي يتجه إلى انتقاء فعلي وانتقاء عملي لهذه الأنماط التصورية كما تتجسد في الواقع، أو كما تعكسها واقعيًا مجموعة من المظاهر السلوكية أو الجماعات أو المؤسسات أو غير ذلك من الوحدات الاجتماعية أو الثقافية التي تعكس العناصر السلوكية أو **يساعد في تحديد الأبعاد المتعددة التي يحتويها العنصر التجريبي بعد أن يقوم الباحث بتحديد إطاره التصوري، وأهداف بحثه:** المادية([١٩]).

٥- حيث يقوم باختبار واحد أو أكثر من الأبعاد المتعددة التي يحتويها العنصر التجريبي وهي:- مستوى الدراسة، عدد الحالات، البعد المكاني والزماني، البعد الاستقراري أو الديناميي، مدى التحكم في وحدة الدراسة، مصادر المعطيات في البحث التجريبي.

([19]) Sorkin , Sociology Yesterday- Today and Tomorrow, PP. 838-839.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- أحمد أبو زيد. البناء الاجتماعي جـ ٢ "الأنساق"، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٧.

٢- فايز مراد مينا، مجموعة بحوث ومقالات في التربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة سنة ١٩٨٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية

(1) Geliner E. Concepts and Society , The fifth World Congress of Sociology 1962.

(2) Gross, L. System Construction in Sociology, Behavioral Sciences. Oct. 1960.

(3) Loomes, C.P. Modern Social Theories, Princeton N.J.1961.

(4) Nagel E. The Structure of Science, Routbledge. London, 1961.

(5) Popper K. The logic of Scientific Discovery. Science Edition, V.Y. 1961.

(6) Parsons T . Essays in sociological Theory Remised edition the free press N.Y.1966.

(7) Parsons , T . The Social System , N . Y . 1951)

(8) Parsons , T . & E . Shils , Toward a general theory of action , p. 8 . Cambridge Mass , Harvard Univ . 1951.

(9) Parsons , T. The structure of Social action.

(10) Parsons , T . some comments on the state of general theory of action , (American Sociological Review- vol.18 (1953).

(11) Timasheff , S . Nicholas, Sociological Theory its nature and growth, second printing . 3rd, Random, House, New York 1967.

(12) Sorokin , Sociology Yesterday, Today and Tomorrow, Printice Hall, N.Y.1966.